# الفصل بين الموصول وصلته

إعداد

الدكتـــــور

خالد محى الدين مدنى عبد الوهاب

المدرس بقسم اللغويات فى الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين الذى يقص الحق وهو خير الفاصلين ، ويحب مـن كان بشرعه موصولا وعن المعاصى والذنوب مفصولا .

والصلاة والسلام على محمد نبى الإسلام الذى حـــرص علـــى صلـــة الأرحام ، وحث على وصل الأرامل والأيتام وعلى آله وأصحابـــه الميمـــامين الكرام ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الزحام .

وبعد .

فمن المعلوم أن لكل لفظ موقعاً محدداً فى الجملة التى يقع فيها ، لا ينبغى أن يتقدم عليه ، أو يتأخر عنه إلا إذا كان موافقاً للضوابـــط والقواعـــد الـــتى وضعها النحويون استناداً إلى ما سمعه علماء اللغة من كلام العرب الخُلَص .

وتقديم إحدى الكلمات عن موقعها أو تأخيرها عنه قد يـــترتب عليـــه وقوعها بين شيئين متلازمين لا يجوز الفصل بينهما لما بينهما من ارتباط وثيق من حيث اللفظ والمعنى كالموصول وصلته بيد أن كل فصل بين الموصول وصلتـــه ليس جائزاً على إطلاقه ولا ممتنعاً على إطلاقه ، فإن الأمر يختلـــف بـــاختلاف الموصول من حيث كونه موصولاً اسمياً أو موصولاً حرفياً ، وكذلك من حيـــث الموصول الحرفى هل هو مما يعمل فى صلته أو لا يعمل فيها ؟ كما يختلف الأمـــر باختلاف نوع الفاصل من حيث كونه أجنبياً عن الصلة أو معمولاً لها .

لذلك كله رأيت أن أتناول تلك القضية بالدراسة والتحليل مفصلاً فيها آراء النحويين ومبيناً الراجح والمرجوح مع التعليل لكلٍ ، كما رأيت أن تكـــون هذه الدراسة تطبيقية على القرآن الكريم وشعر العرب ونثرهم حيث حرصـــت

فى الأعم الأغلب على الإكثار من الاستشهاد بالآيات القرآنية والاعتماد على الشعر والنثر ما أمكن .

ولما كانت الموصولات الحرفية قد تناثرت فى أبواب النحو وتفرقت مواضعها كان لابد من تتبعها وحصرها ليتسنى لى دراستها مع الموصولات الاسمية من حيث جواز الفصل بينها وبين صلاتها أو منعه وهو موضوع هذا البحث الذى جعلته بعنوان "الفصل بين الموصول وصلته" .

فقد قمت بجمع المسائل المتعلقة بهذا الموضوع ودراستها دراسة نحوية مع العناية بضبط الآيات القرآنية وتخريجها وكذا الأحاديث النبوية ، وأما الشواهد الشعرية فقد قمت بضبطها ونسبتها إلى قائليها ، وذكر مواضعها فى دواوين أصحابها ما أمكن ، والنص على البحور التى تنسب إليها هذه الشواهد وذكر بعض المراجع العربية التى ذكرت فيها تلك الشواهد .

وقد جاء هذا البحث فى مقدمة ومبحثين تحتهما عدة مطالب .

أما المبحث الأول فقد تناولت فيه الصلة والموصول بدراسة موجزة بعنوان لمحات عن الموصول وصلته " وتحته تمهيد ومطلبان ، فأما التمهيد ففى أهمية ضرورة دراسة الموصول وصلته :-

**والمطلب الأول : الموصول .**

**والمطلب الثانى : الصلة .**

أما المبحث الثانى فقد تناولت فيه حكم الفصل بين الموصول وصلته ، وقد جاء هذا المبحث فى تمهيد وثلاثة مطالب فأما التمهيد ففى علاقة الموصول بصلته .

**والمطلب الأول :** تحت عنوان " ما يمتنع فيه الفصل " .

**والمطلب الثاني** : تحت عنوان "توقف حكم الفصل على نوع الفاصل" .

**والمطلب الثالث** : تحت عنوان " توقف حكم الفصل على عمل الموصول " .

والله أسال أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به إنه نعم المولى ونعم النصير .

**الدكتور**

**خالد محى الدين مدنى عبد الوهاب**

# المبحث الأول

# ملحات عن الموصول وصلته

## تمهيد فى أهمية دراسة الموصول وصلته

يجدر قبل الولوج فى تفاصيل ودقائق قضية الفصل بين الموصول وصلتـه أن أتناول كلاً من الموصول والصلة بتعريفهما وذكر الأقسام والشروط الـتى يختص بها كل منهما وغير ذلك مما تمليه طبيعة هذا البحث وتدعو إليه ، وهـذا أمر ضرورى لكى يقف المتلقى على كنه ما تقوم عليه تلك الدراسة وتتضـح فى ذهنه معالمه وتتكون لديه صورة واضحة وفكرة شاملة له قبل البـدء فى هـذا الموضوع الذى تدور مباحثه وقضاياه حول الفصل بين الموصول وصلتـه مـن حيث جوازه أو منعه ، إذ لا يتصور الحديث عن حكم الفصل بين شـيئين دون الوقوف على حقيقة كلٍ منهما ، ومن ثم رأيت أن أتحدث عن كل من الموصـول وصلته على الوجه الذى يناسب تلك الدراسة والقدر الذى تدعو إليـه كمـا سنبينه فى المطلبين التاليين :-

## المطلب الأول

## الموصول [1]

ينقسم الموصول قسمين اسمى وحرفى :-

القسم الأول : **الموصول الاسمى** :

ونتناوله هنا من حيث تعريفه وألفاظه :-

(أ) تعريفه : عرفه ابن مالك بأنه ما افتقر أبداً إلى عائدٍ أو خَلَفِه وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية [2] .

والمراد بقوله : "أو خَلَفِه الاسم الظاهر الذى ينوب عن الضمـــير فى ربط الصلة بالموصول كما فى قوله :

فَيَارِبَ لَيْلَى أَنْتَ فى كُلِّ مَوْطِنٍ وأَنْتَ الَّذى فى رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ [3]

فأناب الاسم الظاهر وهو لفظ الجلالة (الله) المضاف إلى (رحمـــة) عـــن الضمير الذى يعود إلى الاسم الموصول ،والأصل : وأنت الذى فى رحمته أطمع .

وبقوله : "أو مؤولة" من باب الحذف والإيصال أى مؤول بها غيرهـــا ، والمراد بتأويل الغير بها كونه فى معناها كما فى صلة (أل) أو تقديرها قبله كما فى الظرف والجار والمجرور [4] .

---

(1) الموصول فى الأصل اسم مفعول من وصل الشئ بغيره إذا جعل من تمامه (ينظر التصريح ١/١٣٠) .

(2) ينظر تسهيل الفوائد ص ٣٣ .

(3) البيت من البحر الطويل ، وهو لمجنون ليلى كما فى شرح شواهد المغنى ٢/٥٥٩ ، والشاهد فى الشـــطر الثانى حيث ناب الاسم الظاهر (الله) عن الضمير العائد إلى الموصول والأصل : وأنت الـــذى فى رحمتـــه أو فى رحمتك . (ينظر البيت فى المغنى ١/٢١٠ ، وشرح الأشمونى ١/١٤٦ ، وهمع الهوامع ١/٨٧) .

(4) ينظر حاشية الصبان : ١/١٤٦ .

(ب) ألفاظه : للموصول الاسمى ألفاظ كثيرة يضمها قسمان رئيسان ، لكل قسم منهما ألفاظ معينة وإليك الحديث عن كلٍ :-

١- الموصولات الخاصة .

وهى ما اختص كل لفظ منها بمعنى وضع له ، كأن يختص بالمفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو المثنى المذكر إلخ [١] .

وأما ألفاظه فهى كما يلى :-

الأول : "الذى" للمفرد العالم سواء أكان مترهاً عن الذكورة والأنوثة نحو ، قوله -تعالى- : (الْحَمْدُ لِلهِ الَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُ) [٢] ، أم كان مذكراً نحو قوله - تعالى - : (وَالَّذِى قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا) [٣] ، وللمفرد غير العالم أيضاً نحو قوله تعالى : (هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِى كُنْتُمْ تُوعَدُونَ) [٤] .

الثانى : "التى" للمفرد المؤنث من العقلاء نحو قوله - تعالى - :(قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِى تُجَادِلُكَ فِى زَوْجِهَا) [٥] ، وغير العقلاء نحو قوله -تعالى- (مَا وَلاَّهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِى كَانُوا عَلَيْهَا) [٦] .

وفى "الذى والتى" لغات إحداها : إثبات الياء فيهما ساكنة "الَذى والَتىْ" ، وهذه اللغة هى الأصل ، الثانية : إثبات الياء مشددة مكسورة "الذىِّ والتىِّ" ، الثالثة : إثبات الياء مشددة مضمومة "الذىُّ والتىُّ" ، الرابعة : حذف

---

(١) حاشية الصبان ١٤٦/١ .

(٢) سورة الزمر (٧٤) .

(٣) سورة الأحقاف (١٧) .

(٤) سورة الأنبياء (١٠٣) .

(٥) سورة المجادلة (١) .

(٦) سورة البقرة (١٤٢) .

الياء وإسكان ما قبلها "الذْ والَتْ" ، الخامسة : حذف الياء وكسر ما قبلها "الَذِ والَتِ" .

الثالث والرابع : "اللذان" للمثنى المذكر ، و "اللتان" للمثنى المؤنث بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً قال ـ تعالى ـ : (وَاللَّذان يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ) [1] وقال : (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا) [2] وتقول : سلمت على اللذين نجحا واللتين نجحتا وحضرت اللتان فازتا وكافئت اللتين اجتهدتا .

وتخفيف النون فيهما لغة جمهور العرب ، وأما بنو تميم وقيس فيشددون النون فيهما تعويضاً من الياء التى حذفت وكانت مثبتة فى المفرد ، أو توكيداً للفرق بين تثنية المبنى والمعرب الحاصل بحذف الياء والألف .

ولا يختص تشديد النون عند الكوفيين بحالة الرفع بل يكون فيها وفى حالتى الجر والنصب خلافاً للبصريين .

ويرجح المذهب الأول ورود التشديد فى الرفع والنصب حيث قرئ (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ) و (أَرِنَا اللَّذَيْنِّ أَضَلاَّنَا) بتشديد [3] النون فيهما .

الخامس : "الذين" لجمع المذكر بالياء رفعاً ونصباً وجراً ، ويعرب بالواو رفعاً والياء نصباً وجراً عند طئ وهذيل وعقيل .

ويأتى "الذى" بمعنى "الذين" مضمناً معنى الجزاء بكثرة كقوله ـ تعالى ـ : (وَالَّذِى جَاءَ بِالْصَدْق وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) [4] ، ويقل إذا لم يكن

---

(1) سورة النساء (١٦) .

(2) سورة فصلت (٢٩)

(3) القراءة المذكورة لابن كثير (ينظر الكشف ٣٨١/١ ، والإتحاف ٥٠٦/١) .

(4) سورة الزمر (٣٣) .

مضمناً معنى الجزاء كقوله -تعالى- (كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ نَاراً) [1] بدليل قولـــه بعده (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ) [2] .

السـادس : "الأُولَى" والمشهور أنها لجمع الذكور من العقـلاء ، وقد يستعمل لجمع المؤنث وغير العقلاء .

السابع والثامن والتاسع : "اللاتى واللائى واللواتى" بإثبات اليـاء فى الجميع وقد تحذف الياء اجتزاءً بالكسرة التى قبلها ، وقد تستعمل "اللائـى واللواتى" بالقصر فتصيران "اللا واللوا" [3] .

## ٢- الموصلات المشتركة

الموصول المشترك هو ما يستعمل للواحد والمثنى والجمع مذكراً ومؤنثـاً بلفظ واحد [4] .

وألفاظه كثيرة .

الأول : "من" وتستعمل فى أصل وضعها للعاقل فتقول : كافأت مـن نجح ومن نجحت ومن نجحا ومن نجحوا ومن نجحن ، وتكون "من" لغير العـاقل إذا نزل غير العاقل الذى وقعت عليه "من" منزلة العاقل كقوله -تعالى- : (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لاَ يَسْتَجِيبُ لَهُ) [5] ، وإذا اجتمع غير العـاقل مع العاقل فيمن وقعت عليه "مَنْ" الموصولية كقوله -تعالى- : (كَمَنْ لاَ يَخْلُقُ) [6] ،

---

(1) سورة البقرة (١٧) .

(2) سورة البقرة (١٧) .

(3) ينظر فى الموصولات الخاصة شرح التسهيل ١/١٨٩ وما بعدها وشرح ابن عقيل ١/١٣٧ وما بعدها ، والتصريح ١/١٣١ ،١٣٢،١٣٣، والهمع ١/٨٢،٨٣ .

(4) ينظر الهمع ١/٨٣ .

(5) سورة الأحقاف (٥) .

(6) سورة النحل (١٧) .

وكذا إذا اقترن غير العاقل بالعاقل فى عموم فُصل بـ(مَنْ) كقوله -تعالى- : (وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فِمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ) [1] .

الثانى : "ما" [2] وتستعمل فى أصل وضعها لما لا يعقل فتقول : أعجبنى ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وقد تستعمل "ما" للعاقل إذا أطلقت على صفة من يعقل كقوله تعالى : (إِلاَّ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) [3] ، وعلى المبهم أمره ؛ كأن ترى شبحاً تشك هل هو إنسان أو غيره ؟ فتقول : انظر إلى ما ظهر .

الثالث والرابع والخامس والسادس : "أى وأل وذو وذا" وتستعمل هذه الأربعة للعقلاء وغيرهم .

فأما "أى" فتكون موصولاً مشتركاً ملازماً للإضافة إلى المعرفة لفظاً أو تقديراً ، وخالف ثعلب فى مجيئها موصولة وابن عصفور وابن الضائع فى لزوم إضافتها إلى معرفة .

وقد تثنى وتجمع وتؤنث فى لغة حكاها ابن كيسان .

وأما "أل" فهى الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول بخلاف الداخلة على الصفة المشبهة فإنها أداة تعريف على ما صححه ابن هشام فى المغنى .

---

(1) سورة النور (٤٥) .

(2) تحدثت عن "ما" من حيث وقوعها على غير العقلاء أو العقلاء فى بحث لى بعنوان "ما واستعمالاتها فى العربية" منشور فى مجلة كلية اللغة العربية بإيتاى البارود العدد السابع عشر ص ٨٥٣ وما بعدها .

(3) سورة المؤمنون (٦) .

و"أل" الموصولة ليست حرفاً خلافاً للمازنى فى أحد قوليه ومن وافقــه ، وذلك أن الضمير يعود عليها وأنها لا تؤول بالمصدر .

كما أنها ليست أداة تعريف خلافاً للأخفش والمازنى فى القول الآخر له .

وأما "ذو" فتكون موصولا مشتركا فى لغة طيئ ، والمشهور فيها عندهم إفرادها وتذكيرها وإن وقعت على مثنى أو جمع أو مؤنث ، وهى مبنيــة علــى سكون الواو ، وقد تعرب بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً .

وأما "ذا" فتكون موصولاً مشتركاً إذا لم تلغَ وإذا سبقت بـــ (مــا) أو (من) الاستفهامتين .

وأجاز الكوفيون أن تكون "ذا" موصولة ولو لم يتقدم عليها استفهام [1] .

**القسم الثانى : الموصول الحرفى**

ونتناوله هنا من حيث تعريفه وألفاظه :-

**(أ) تعريفه :** الموصول الحرفى هو كل حرف أول مع صلته بـــالمصدر ولم يحتج إلى عائد ويعبر عنه بالحروف المصدرية [2] .

**(ب) ألفاظه :** للموصول الحرفى ألفاظ نوردها فيما يلى :-

١- "أن المصدرية" وهى الناصبة للمضارع ، وتوصل بالفعل المتصــرف ماضياً كان أو مضارعاً اتفاقاً ، وبالأمر على الأصح ، ولا توصـــل بالجــامد ، وتختص "أنْ" هذه بالدخول على الفعل ولذلك عملت فى المضارع النصب .

---

(١) ينظر المقرب لابن عصفور ٢١٢/١ ، شرح التســهيل ١٩٦/١ ومــا بعدهــا ، والمغــنى ٤٩/١ ، والتصريح ١٣٣/١ وما بعدها ، والهمع ٨٣/١، ٨٤ .

(٢) ينظر شرح الأشمونى ١٧٥/١ ، والتصريح ١٣٠/١ ، والهمع ٨١/١ .

٢- "أنَّ المصدرية" وتوصل "أنَّ" المشدودة بالجملة الاسمية وتؤول مع معموليها بمصدر مضاف إلى اسمها ، فإن كان خبرها مشتقاً فالمصدر المؤول من لفظه ، وإن كان جامداً أول بالكون وإن كان ظرفاً أو مجروراً أول بالاستقرار ، وتأخذ أن المخففة حكم المشددة فى التأويل بالمصدر .

٣- "ما المصدرية [١] " وتوصل بفعل متصرف ماضياً كان أو مضارعاً ولا توصل بالأمر ، وتؤول مع صلتها بمصدر مثل "أن" بيد أن "ما" لا تعمل فى الفعل لعدم اختصاصها بالدخول على الأفعال وهى قسمان زمانية مثل (وأَوْصَانِي بِالصَّلاَةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً) [٢] .

وغير زمانية مثل (لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) [٣] .

٤- "كى المصدرية" وتوصل بالفعل المضارع خاصة فتعمل فيه النصب وتسبق بلام التعليل لفظاً كقوله -تعالى- : (لِكَيْ لاَ يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ) [٤] أو تقديراً كقوله -تعالى- : (كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً) [٥] .

٥- "لو المصدرية" وتوصل بفعل متصرف ماضياً كان أو مضارعاً ولا توصل بالأمر ، وأكثر وقوعها بعد "ودَّ" كقوله -تعالى- : (ودُّوا لَوْ تُدْهِنُ) [٦] أو بعد "يودُّ" كقوله -تعالى- : (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ) [٧] ، "ولو

---

(١) استوفيت دراسة " ما المصدرية " فى بحث بعنوان " ما واستعمالاتها فى العربية " منشور فى مجلة كلية اللغة العربية بإيتاى البارود العدد السابع عشر ص ٨٨٧ .

(٢) سورة مريم (٣١) .

(٣) سورة ص (٢٦) .

(٤) سورة الأحزاب (٣٧) .

(٥) سورة الحشر (٧) .

(٦) سورة القلم (٩) .

(٧) سورة البقرة (٩٦) .

المصدرية" لا تعمل ، وأكثرهم لم يثبت ورود "لو" مصدرية ، وحملوها على كونها شرطية وجوابها محذوف ، وقد أثبت جماعة منهم الفراء وأبو البقاء وابن مالك ورود "لو" مصدرية .

٦- "الذى" ويكون موصولاً حرفياً فيؤول بالمصدر إلى هذا ذهب يونس والفراء وابن مالك وخرجوا عليه قوله -تعالى- : ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا﴾ [١] أى كخوضهم .

وأما من منع ورود الذى موصولاً حرفياً فحمل الآية على أن الأصل فيها كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف والعائد ، أو على أن الأصل كالجمع الذى خاضوا ، فأفرد "الذى" باعتبار لفظ الجمع وجمع فى "خاضوا" باعتبار معناه ، أو على أنه أوقع "الذى" على الجمع [٢] .

---

([١]) سورة التوبة (٦٩) .

([٢]) ينظر معانى القرآن للفراء ١/١٧٥، ٤٤٦ ؛ وإملاء ما من به الرحمن ١/٥٣ ، وشرح التسهيل ١/٢٢٣ وما بعدها والتصريح ١/١٣٠ ، ١٣١ ، وشرح الأشمونى ١/١٧٥ ، ١٧٦ ، والهمع ١/٨١ ، ٨٣ .

## المطلب الثانـــــى

## (الصلـــة)

كل الموصولات تفتقر إلى صلة تتصل بها سواء أكان الموصول حرفيـاً أم اسمياً مختصاً كان أو مشتركاً ، وذلك أن الموصولات نواقص لا يتـــم معناهـــا إلا بصلة .

فأما الموصولات الحرفية فقد سبق بيان ما يوصل به كل حرف منها .

وأما الموصولات الاسمية مختصة كانت أو مشتركة فتتميز عن الحرفيـــة بأن صلتها لابد من أن تشتمل على ضمير مطابق للموصول نوعاً وعدداً ، وهذا الضمير يسمى بالعائد ، لعوده على الموصول .

والموصول إن وافق لفظه معناه فلا إشكال فى مطابقة العائد له ، وأما إن خالف لفظه معناه بأن كان مفرد اللفظ مذكراً وأريد به غير ذلك كـــ (مـــن وما) فقد يراعى اللفظ وهو الأكثر كقوله ـتعالى- : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ) [1] وقد يراعى المعنى كقوله ـتعالى- : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) [2] .

وقد تجب مراعاة المعنى إذا حدث بمراعاة اللفظ لَبْس نحو : أعط مـــن سألَتْك . إذ لو روعى اللفظ فقيل : من سألك لأَ لْبَسَ ، وكذا تجـــب مراعـــاة المعنى إذا حدث بمراعاة اللفظ قبح نحو : من هى محسنة أمك ، إذ لـــو روعـــى اللفظ فقيل : من هو محسنة أمك لكان فى غاية القبح .

ثم إن صلة الموصول الاسمـــى قد تكون جملة أو شبه جملـــة أو صفـــة صريحة ، وإليك تفصيل القول فى كل منها :-

---

(1) سورة الأنعام (٢٥) .

(2) سورة يونس (٤٢) .

١- مجئ الصلة جملة .

يشترط فى الجملة التى تقع صلة للموصول عدة أمور :-

(أ) أن تكون خبرية وهى التى تحتمل التصديق والتكذيب لذاتها بغض النظر عن قائلها . وذلك أن الموصول وضع وصلة لوصف المعارف بالجمل نحو : جاء الطالب الذى نجح أخوه ، فلا يجوز أن تكون جملة الصلة إنشائية وهى التى لا تحتمل صدقاً ولا كذباً لذاتها فلا يقال : أعجبنى الثوب الذى بعتكه قاصداً إنشاء البيع وذلك أن الصلة مُعرفة للموصول فلابد من تقدم الإشعار بمعناها قبل الإشعار بمعنى الموصول وكذا لا يجوز أن تكون الصلة جملة طلبية وهى أولى بعدم الجواز من الإنشائية ؛ لأنها لم يحصل معناها بعد ، فهى أبعد عن حصول الوضوح بها لغيرها فلا تقول : جاء الذى اضربه ، ولا جاء الذى لا تهنه .

وجوز الكسائى الوصل بالأمر والنهى ، كما جوزه المازنى بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو : الذى يرحمه الله زيد كما أجاز هشام الوصل بجملة مصدرة بـ (ليت) و (لعل) و (عسى) .

وأما جملة التعجب فلا يجوز وقوعها صلة بناءً على أنها إنشائية وأما على القول بأنها خبرية فقولان أحدهما الجواز وعليه ابن خروف والثانى المنع ؛ لأن التعجب إنما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا ، والصحيح الأول ، فيجوز جاء الذى ما أحسنه .

وأما جملة القسم فيجوز الوصل بها على أنها مستثناة من عدم جواز الوصل بالجمل الإنشائية كما فى قوله -تعالى- : (وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ) [1]

---

(1) سورة النساء (٧٢) .

وقيل لا استثناء لأن الوصل إنما هو : بجملة الجواب وهو خبرى وجملة القسم إنما جئ بها لمجرد التأكيد .

(ب) أن تكون جملة الصلة معهودة للمخاطب وذلك أنك إنما تأتى بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة ، هذا هو المشهور عند النحويين إلا إنه قد يراد بالموصول الجنس فتكون صلته موافقة له كقوله -تعالى- : (كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً) [1] ، وقد يقصد تعظيم الموصول وتفخيمه فتبهم صلته كقوله -تعالى- : (فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ) [2] .

(ج) ألا تكون جملة الصلة مفتقرة إلى كلام قبلها ، فلا يجوز : حضر الذى لكنه قائم لما فيه من استعمال "لكن" من غير تقدم مستدرك وكذا لا يجوز : حضر الذى حتى أبوه قائم ؛ لأن "حتى" لابد أن يتقدمها كلام يكون غاية له ، وقيل يجوز الوصل بالجمل التى تفتقر إلى كلام قبلها .

## ٢- وقوع الصلة شبه جملة

يشترط لوقوع شبه الجملة صلة سواء أكان ظرفاً أم مجروراً كونهما تامين ، والمراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقه العام نحو : جاء الذى عندك ، وجاء الذى فى الدار أى استقر عندك واستقر فى الدار ، وكذا الخاص إذا دلت عليه قرينة كأن تقول : بل زيد الذى فى المسجد وعمرو الذى فى الجامع رداً على من قال : اعتكف زيد فى الجامع وعمرو فى المسجد .

---

(1) سورة البقرة (١٧١) .

(2) سورة طه (٧٨) .

فإن كان شبه الجملة ناقصاً وهو ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه ـ لم يجز وقوعه صلة ، فلا يقال : جاء الذى مكاناً وحضر الذى بك ، لأنه لا يتم معناهما إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر ، نحو : جاء الذى سكن مكاناً وحضر الذى مر بك .

### ٣- الصفة الصريحة

لا تكون صلة إلا لـ (أل) وقد سبق الحديث عنها فى معرض الحديث عن "أل" ضمن الموصولات المشتركة [١] .

---

(١) ينظر شرح المفصل ٣/١٥٠ وما بعدها وشرح التسهيل ١/٢١١ وما بعدها ، وشرح ابن عقيل ١/١٥٤ وما بعدها ، والتصريح ١/١٤٠،١٤١ ، والهمع ١/٨٥،٨٦ ، وشرح الأشمونى ١/١٦٢ وما بعدها .

# المبحث الثانى

# الفصل بين الموصول وصلته

## تمهيد

### فى علاقة الموصول بصلته

ترتبط الصلة بالموصول حرفياً كان أو اسمياً ارتباطاً وثيقاً وتتعلق به تعلقاً شديداً فهما يشبهان شطرى الاسم ، وأشبه الأسماء بهما المركب تركيب مزج كبعلبك ، فإن المفرد مباين لهما بعدم التركيب ، والمضاف والجملة مباينان لهما بتأثير صدرهما فى عجزيهما ، والمركب تركيب مزج خالٍ من تلك المباينات ، فكان شبهه أولى بالاعتبار .

ومن ثم وجب الترتيب بين الموصول وصلته لوجوبه بين صدر المركب وعجزه [1] .

وكذلك ينبغى ألا يجوز الفصل بين الموصول وصلته كما لا يجوز بين جزأى المركب بيد أن النحويين فرقوا فى هذا الأمر من حيث جواز الفصل بين الموصول وصلته أو منعه تبعا لاختلاف الموصول من حيث الاسمية والحرفية ، وتبعا لاختلاف الفاصل من حيث كونه أجنبيا عن الصلة أو لا .

– فمن الموصولات ما لا يجوز الفصل بينه وبين صلته ألبته .

– ومنها ما يتوقف جواز الفصل بينه وبين صلته أو منعه على نوع الفاصل من حيث كونه أجنبيا عن الصلة أو غير أجنبى عنها .

– ومنها ما يتوقف جواز الفصل بينه وبين الصلة أو منعه على نوع الموصول من حيث كونه عاملا أو غير عامل ، وتفصيل القول فى هذه الأقسام الثلاثة كما يلى :

---

(1) ينظر شرح التسهيل ١/٢٣١ ، ٢٣٢ ، والارتشاف ١/٥٥٠ ، والهمع ١/٨٨ .

## المطلب الأول

## ما يمتنع فيه الفصل

يندرج تحت هذا القسم لفظ واحد من الموصولات وهو (أل) فيمتنع الفصل بينه وبين صلته مطلقاً ، وممن نص على ذلك ابن مالك [1] وكذا السيوطى [2] حيث ذكرا أنه لا يجوز الفصل بين (أل) وصلتها بحال لا بأجنبى ولا بغيره .

وعللا لذلك بقوة امتزاج (أل) بالصفة التى توصل بها إذ إنها كالجزء من صلتها فهى أشد من امتزاج (أنْ) بالفعل الذى توصل به ؛ لأن (أنْ) قد تفصل من الفعل بـ (لا) النافية كقوله تعالى : (قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَالَكَ أَلاَّ تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ) [3] وأما (أل) فلا تفصل من الصفة الواقعة صلة لها لا بـ (لا) ولا غيرها ، لأنها أشبهت أداة التعريف فعوملت معاملتها لفظاً [4] .

---

(1) ينظر شرح التسهيل ٢٣٧/١ .

(2) الهمع ٨٨/١ .

(3) سورة الحجر (٣٢) .

(4) شرح التسهيل ٢٣٧/١ ، والهمع ٨٨/١ .

## المطلب الثانى

## توقف حكم الفصل على نوع الفاصل

هناك من الموصولات ما يتوقف فيه تجويز الفصل أو منعه علـــى نـــوع الفاصل هل هو أجنبى عن الصلة أو غير أجنبى عنها ؟

ويندرج تحت هذا القسم الموصولات الاسمية غير "أل" فإن لها من حيث تجويز الفصل بينها وبين صلتها أو منعه حالتين نفصلهما فيما يلى :-

الحالة الأولى : جواز الفصل بينهما وذلك إذا لم يكن الفاصل أجنبيـــاً ويكون الفصل فى هذه الحالة بعدة أشياء نوردها فيما يلى :-

أحدها : الفصل بالقسم كما فـــى قول الرسول - صلـــى الله عليـــه وسلم - : "وَأَبَنُوهُمْ بِمَنْ والله مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُوء قط " [1] ففصل بـــين (من) وصلتها بالقسم (والله) .

وقول الشاعر :

ذاكَ الذِى وَ أَبِيكَ تَعْرِفُ مالكاً والْحقُ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ الِباطِلِ [2]

---

(1) هذا جزء من حديث أخرجه الإمام البخارى فى كتاب "تفسير القرآن باب قوله -تعالى- : (إنَّ الذِيـــن يُحبُونَ أن تَشِيعَ الْفاحِشَةُ فى الذينَ آمنوا) سورة النور (١٩) وأخرجه الإمام أحمد فى مسنده حديث رقـم ٢٣١٨١ فى كتاب باقى مسند الأنصار .

(2) البيت من البحر الكامل ، وهو لجرير فى ديوانه ص ٥٨٠ .

- اللغة : "ترهات" الأباطيل وهى جمع ترهة ، وهى فى الأصل الطرق الصغار المتشعبة عن الطريـــق الأعظم ، ويروى * يعرف مالك * مكان تعرف مالكاً .
- الشاهد فى الشطر الأول : حيث فصل بين الموصول وصلته بالقسم لكونه توكيداً للصلة .
- (ينظر البيت فى الخصائص ٣٣٦/١ ، والمغنى ٣٩١/١ ، وشرح شواهده ٨١٧/٢ ، واللســـان مادة (تره) . والهمع ٨٨/١، ٢٤٧) .

ففصل بين (الذى) وصلته بالقسم الذى هو (وأبيك) .

وإنما جاز الفصل بالقسم بين الموصول وصلته لما فى القسم من تأكيد للصلة .

وقد نص على تجويز الفصل بالقسم ابن عصفور [١] وابن مالك [٢] وأبو حيان [٣] والسيوطى [٤] .

الثانى : الجملة المعترضة بين الموصول وصلته ومن ذلك قوله :

ماذا ولا عُتْبَ فى المقْدور مِتْ يكْفيكَ بالنُجْحِ أمْ خُسرٌ وتضليل [٥]

وإنما جاز الفصل بالجملة المعترضة لما فيها من تشديد وتوكيد لمضمون جملة الصلة [٦] .

وجعل ابن هشام قوله :

وَإِنَى لَـــرام نَظْرةً قِبَلَ التِى لَعَلَّى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاها أَزُورُهَا [٧]

---

(١) ينظر شرح الجمل ١٨٦/١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٣٢/١ .

(٣) الارتشاف ٥٥٠/١ .

(٤) الهمع ٨٨/١ .

(٥) البيت من البحر البسيط ، ولم أقف له على نسبة .

- والشاهد فيه : (ماذا ولا عتب فى المقدور رمت) حيث فصل بين الاسم الموصول (ذا) وصلته (رمت) بالجملة الاسمية (ولا عتب فى المقدور) .
- ( ينظر البيت فى شرح التسهيل ٢٣٢/١ ، والهمع ٨٨/١ ، و الدرر ٢٨٧/١) .

(٦) ينظر شرح التسهيل ٢٣٢/١ ، والارتشاف ٥٥٠/١ ، والهمع ٨٨/١ .

(٧) البيت من البحر الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ١٠٦/٢ .

- والشاهد فيه : الاعتراض بين الموصول وصلته على أحد الاحتمالين اللذين ذكرا فى الصلب .
- (ينظر البيت فى المغنى ٣٩١/٢ ، وشرح شواهده ٨١٠/٢ ، والخزانة ٤٦٤/٥ ، والهمع ٨٥/١) .

مما يحتمل الفصل بين الموصول وصلته بالجملة المعترضة وذلك على جعل جملة (أزورها) صلة لقوله (التى) ويكون خبر (لعل) محذوفاً والتقدير : لعلى أفعل ذلك ، وبهذا يكون الشاعر قد اعترض بقوله : لعلى وإن شطت نواها بين الموصول وصلته .

وثانى الاحتمالين جعل (أزورها) خبراً لـ (لعلى) [1] وتكون جملة (لعلى أزورها)صلة للموصول على رأى هشام ويكون الاعتراض حينئذٍ بقوله (وإن شطت) بين اسم (لعل) وخبرها .

وقد يقع الاعتراض بين أجزاء الصلة وحمل عليه ابن عصفور قوله تعالى : (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) [2] حيث جعل جملة (وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) معطوفة على قوله (كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ) فهى من الصلة ، وما بينهما اعتراض بُين به قدر جزائهم ، وجملة (مَا لَهُمْ مِنَ اللهِ مِنْ عَاصِمٍ) [3] خبر [4] .

ويرى ابن هشام أن ما ذهب إليه ابن عصفور فى الآية بعيد قليل : "لأن الظاهر أن قوله (تَرْهَقُهُمْ) لم يؤت به لتعريف (الَّذين) فيعطف على صلته ، بل جئ به للإعلام بما يصيبهم جزاءً على كسبهم السيئات " [5] .

كما يرى أن ما ذهب إليه ابن عصفور فى هذه الآية ليس بمتعين لجواز أن يكون الخبر قوله (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) والعائد محذوف تقديره : جزاء سيئة

---

(1) ينظر المغنى ٣٩١/١ ، والهمع ٨٥/١ ، ٨٦ .

(2) سورة يونس (٢٧) .

(3) سورة يونس (٢٧) .

(4) ينظر شرح الجمل ١٨٦/١ .

(5) المغنى ٣٩١/٢ .

منهم كما حذف فى قولهم : السمن منوان بدرهم أى منوان منه بدرهم ، وعليه لا يكون فى الآية اعتراض ، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفى كما ذكر ، ومـــا قبلها جملتان معترضتان أو يكون الخبر قوله (كَأَنَّمَا أغْشِـــيَتْ) [1] فـــالاعتراض بثلاث جمل ، أو يكون الخبر قوله (أُولئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ) [2] فالاعتراض بـــأربع جمل [3] .

أما الاعتراض بجملتين فقد ذهب أبو على الفارسى إلى أنه لا يجوز ويرى أبو حيان أن الصحيح جوازه [4] .

وأما الاعتراض بثلاث جمل أو أربع فقد نص أبو حيان والسمين الحلـــبى على عدم جوازه [5] .

هذا ، وقد ذكر السمين الحلبى أن فى إعراب هذه الآية سبعة أوجه قـــد أوردها مفصلة [6] .

وإذا كان ابن عصفور وابن هشام قد ذهبا إلى جـــواز الفصـــل بـــين الموصول وصلته بالاعتراض فإن أبا على الفارسى قد ذهب إلى خلافه حيـــــث نص فى الإغفال على أن الفصل بالاعتراض بين الصلة والموصول لا يجـوز ، وإن جاز ذلك بين المبتدأ والخبر [7] .

---

(1) سورة يونس (٢٧) .

(2) سورة يونس (٢٧)

(3) ينظر المغنى ٣٩١/٢ ، والبحر المحيط ١٤٧/٥ .

(4) البحر المحيط ١٤٧/٥ .

(5) البحر المحيط ١٤٧/٥ ، والدر المصون ٢٥/٤ .

(6) ينظر الدرر المصون ٢٣/٤،٢٤،٢٥ .

(٧) ينظر الارتشاف ٥٥٠/١ .

**الثالث :** الجملة الحالية ومن ذلك قوله :

إنَ الَّذِى وَهْوَ مُثْرٍ لا يَجُودُ حَـرٍ بفـــاقةٍ تَعْتَرِيه بَعْـد إثْراءِ [1]

فقد فصل بين الصلة و الموصول بجملة (وهو مثر) وهى حال من فـاعل (يجود) فهى من معمولات الصلة .

ومن ذلك أيضاً قولك : جاء الذى راكباً أقبل حيث فصل بين الصلـة والموصول بـ (راكباً) الواقعة حالاً من الفاعل فى جملة الصلة [2] .

**الرابع :** النداء ، وشرط ابن مالك [3] لجواز الفصل به أن يليه مخـاطب كقول الشاعر :

وأنتَ الذى يا سعدُ بُؤْتَ بمَشْهَدٍ كَرِيمٍ وأثْوابِ المكارم والحمـدِ [4]

فلو لم يله مخاطب لم يجز عنده الفصل به إلا فى الضرورة لكونه أجنبيـاً وجعل منه قول الشاعر :

---

(1) البيت من البحر البسيط ، ولم أقف له على نسبة .

- اللغة : "حر" أى جدير ، "الفاقة" الفقر ، "إثراء" من الثراء وهو الغنى .
- الشاهد فيه : الفصل بين الاسم الموصول (الذى) وصلته (لا يجود) بجملة (وهو مثر) الواقعة حـالاً من فاعل يجود .
- (ينظر البيت فى شرح التسهيل ١/٢٣٢ ، والهمع ١/٨٨ ) .

(2) شرح التسهيل ١/٢٣٢ ، والارتشاف ١/٥٥٠ والهمع ١/٨٨ .

(3) شرح التسهيل ١/٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(4) البيت من البحر الطويل ، وقد نسب فى الدرر ١/٢٨٩ لحسان بن ثابت ، ويـروى (أبْـت) مكـان (بؤت) و (السيادة) مكان (المكارم) .

- الشاهد فيه : الفصل بالنداء (يا سعد) بين الموصول (الذى) وصلته (بؤت بمشهد) .
- (ينظر البيت فى شرح التسهيل ١/٢٣٢ ، والارتشاف ١/٥٥٠ ، والهمع ١/٨٨ ) .

تَعَشَّ فإن عاهدتنى لا تخونُنـــى نكن مثل مَنْ يا ذئب يصطحبان [1]

وأما أبو حيان فيرى أنه لا فرق بين أن يلى النداء مخـــاطب أو غـــيره ، وعليه لا يكون البيت الأخير من قبيل الضرورة عنده [2] .

الخامس : المفعول به ، ومثل له السيوطى بقوله : جاء الـــذى زيـــداً ضرب [3] ، حيث فصل بالمفعول به وهو : زيداً لكونه معمولاً للصلة .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد ورد فى القرآن الكريم الفصـــل بالجـــار والمجرور بين الموصول وصلته إذا كانا متعلقيـــن بجملـــة الصلة ومن ذلك قولـه ـتعالى- : (وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ) [4] و قوله ـسبحانه- : (وَهُوَ الَّـذِى إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ) [5] حيث فصل بين الموصول وهـــو (الـــذى) وصلتـــه وهـــو (تحشرون) بالجار والمجرور وهو (إليه) لكونه متعلقاً بالصلة ، ومن ذلك أيضـــاً قوله ـتعالـــى- : (لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فيه يَخْتَلِفُونَ) [6] ، وقولـــه : (قُضِىَ الأَمْرُ

---

(1) البيت من البحر الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٣٢٩/٢ .

- المعنى : أن الشاعر يصف أنه أوقد ناراً وطرقه ذئب فدعاه إلى العشاء والصحبة .
- الشاهد فيه : الفصل بين الموصول (مَنْ) وصلته (يصطحبان) بالنداء (يا ذئب) وفيه شاهد آخـــر وهو تثنيه العائد حملاً على معنى الموصول .
- (ينظر البيت فى الخصائص ٤٢٢/٢ ، والمغنى ٤٠٤/٢ ، واللسان مادة (منن) ، وشرح شـــواهد المغنى ٨٢٩/٢) .

(2) ينظر الارتشاف ٥٥١/١ .

(3) الهمع ٨٨/١ .

(4) سورة المائدة (٩٦) ، وسورة المجادلة (٩) .

(5) سورة الأنعام (٧٢) .

(6) سورة يونس (١٩) .

الَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ) [1] ، وقوله : (فَذَرْهُمْ حَتَّى يُلاَقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ) [2] حيث فصل فى الآيات الثلاثة بين الموصول وصلته بالجار والمجرور وهو (فِيهِ) لكونه متعلقاً بالصلة وقد ورد الفصل بالجار والمجرور بين الموصول وصلته فى أشعار العرب أيضاً ومن ذلك قوله :

فَيَارِبَ لَيْلَى أَنْتَ فى كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الذى فى رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ [3]

فقد فصل بالجار والمجرور وهو "فى رحمة الله" بين الموصول وصلته ، والأصل وأنت الذى أطمع فى رحمته .

وإنما جاز الفصل بالجار والمجرور هنا لكونه غير أجنبى لتعلقه بجملة الصلة ، وإذا جاز الفصل بين الموصول وصلته بمفعول الصلة فجواز الفصل بالجار والمجرور المتعلقين بالصلة أولى وذلك أن المجرور فى حكم المفعول به فيقاس عليه ، وأيضاً فإن العرب قد توسعوا فى الجار والمجرور والظرف ما لم يتوسعوا فى غيرهما .

**الحالة الثانية :** امتناع الفصل بين الموصول وصلته وذلك إذا كان الفصل بأجنبى عن الصلة بأن لم يكن للمفصول به تعلق بجملة الصلة ومن ثم حكم بالشذوذ على قوله :

وأَبغَضُ مَنْ وَضعْتُ إلىَّ فيه لسانِىَ مَعَشَرٌ عنهم أذُودُ [4]

---

(1) سورة يوسف (٤١) .

(2) سورة الطور (٤٥) .

(3) سبق تخريج هذا البيت ص من هذا البحث .

(4) البيت من البحر الوافر ، ولم أقف له على نسبه ، ويروى فى حاشية يس على التصريح ١٢٨/١ * من وصفت* مكان * من وضعت * .

- الشاهد فيه : الفصل بين الصلة ومعمولها بـ (إلىَّ) وهو أجنبى وحقه التأخير .
- (ينظر البيت فى شرح التسهيل ٢٣٣/١ ، والهمع ٨٨/١ ) .

وذلك أنه فصل بين (فيه) و (لسانى) وبين ما يتعلقان به وهو (وضعت) بـ (إلىَّ) وهو أجنبى محض لكونه متعلقاً بغير الصلة وهو (أبغض) والأصل : وأبغض من وضعت فيه لسانى إلىَّ معشرٌ [1] .

ولذلك أيضاً رد أبو حيان ما حكاه المهدوى فى قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَآءَ النَّاسِ وَلاَ يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَ لاَ بِالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ [2] حيث جعل انتصاب (رئاء) على الحال من نفس الموصول لا من الضمير فى (يُنْفِقُونَ) بأنه لا يجوز على هذا الوجه أن يكون (وَلاَ يُؤْمِنُونَ) معطوفاً على الصلة ولا حالاً من ضمير (يُنْفِقُونَ) لما يلزم عليه من الفصل بين أبعاض الصلة أو بين معمول الصلة بأجنبى وهو (رئاء) المنصوب على الحال من نفس الموصول بل يكون مستأنفاً وهذا وجه متكلف .

ويرى أبو حيان أن ظاهر قوله تعالى : (وَلاَ يُؤْمِنُونَ) أنه عطف على صلة (والذين) فيكون صلة ، ولا يضر الفصل بين أبعاض الصلة بمعمول الصلة ، إذ انتصاب (رِئاءَ) مفعول لأجله أو حال ، عامله (يُنْفِقُونَ) ، وتعلق (رئاء) بـ (يُنْفِقُونَ) واضح ، فلا يعدل عنه [3] .

---

(1) ينظر شرح الجمل ١٨٦/١ ، وشرح التسهيل ٢٣٣/١ ، والارتشاف ٥٥١/١ .

(2) سورة النساء (٣٨) .

(3) ينظر البحر المحيط ٢٤٨/٣ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٨٥/٨ .

وقد ذكر ابن مالك [١] وأبو حيان [٢] والسيوطى [٣] والأشمونى والصبان [٤] أن الموصول لا يتبع بتابع من نعت ولا توكيد ولا بدل ولا عطف ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه إلا بعد استيفاء الصلة ومتعلقاتها فلا يقال : الذى محسن أكرم زيداً ، ولا : جاء الذى إلا زيداً أساء .

ومن هنا نص النحويون على أن من شروط إعمال المصدر ألا يتبع بتابع قبل تمام عمله ، فلا يجوز : أعجبنى ضربك المبرح زيداً ؛ لأن معمول المصدر المقدر بحرف مصدرى والفعل بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما .

ومما يؤيد منع الفصل بين الصلة ومتعلقها بالخبر ما ذكره أبو حيان فى قراءة (ثُمَ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُواْ السُوأَى أَن كَذَّبُوا بآيات اللهِ) [٥] برفع (عَاقِبَةَ) [٦] اسماً لـ (كان) وخبرها (السوءى) مؤنث الأسوأ حيث جعل قوله (أَن كَذَّبُوا بآيات الله) مفعولاً لأجله متعلقاً بالخبر ولا يجوز أن يكون متعلقاً بقوله (أَسَاءُوا) لأنه يلزم على تجويزه الفصل بين الصلة ومتعلقها بالخبر [٧] .

---

(١) ينظر تسهيل الفوائد ص ٣٨ .

(٢) الارتشاف ٥٥١/١ .

(٣) الهمع ٨٨/١ .

(٤) شرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢٨٦/٢ .

(٥) سورة الروم (١٠) .

(٦) القراءة المذكورة لنافع وابن كثير وأبى عمرو وأبى جعفر ويعقوب (ينظر الكشف ١٨٢/٢ ، والإتحاف ٣٥٤/٢) .

(٧) ينظر البحر المحيط ١٦٤/٧ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٨٦/٨ .

## المطلب الثالث

## توقف حكم الفصل على عمل الموصول

تمهيد :-

تختلف الموصولات الحرفية عن الموصولات الاسمية فى حكم الفصل بينها وبين صلتها فإذا كان مدار تجويز الفصل بين الموصول الاسمى وصلته أو منعه مبنياً على كون الفاصل أجنبياً عن جملة الصلة أو غير أجنبى عنها فإن مدار تجويز الفصل بين الموصول الحرفى وصلته أو منعه مبنى على نوع الموصول من حيث كونه عاملاً فى صلته أو غير عامل فيها فإن الموصولات الحرفية تنقسم بهذا الاعتبار قسمين :-

**القسم الأول** : ما يعمل فى صلته وهى (أنْ وأنَّ وكى) .

**القسم الثانى** : ما لا يعمل فى صلته وهما (ما ولو) المصدريتان ويختلف حكم الفصل بينها وبين صلتها تبعاً لهذا التقسيم .

فقد نص الأشمونى على أن كثيراً من النحويين يجوزون الفصل بين الموصول الحرفى وصلته إذا كان غير عامل كـ (ما) [1] .

وعلله الصبان بأن طلبه لصلته من جهة الموصولية فقط [2] .

وظاهر كلام الصبان أن الموصول الحرفى العامل لا يجوز الفصل بينه وبين صلته وذلك أنه أشد اتصالاً بصلته من غير العامل فإن الموصول الحرفى العامل يطلب صلته من جهة العمل والموصولية [3] .

---

(1) ينظر شرح الأشمونى ٢٣٣/١ .

(2) حاشية الصبان ٢٣٣/١ .

(3) حاشية الصبان ٢٣٣/١ .

وممن صرح بهذا معللاً له السيوطى حيث ذكر أنه لا يجوز الفصل بين الموصول الحرفى وصلته بحال لا بأجنبى ولا بغيره لشدة امتزاجه بصلته إذ إن اسميته منتفية بدونها ويستثنى منها (ما) فيجوز فصلها نحو : عجبت مما زيداً تضرب ؛ لأنها غير عاملة بخلاف (أنَّ ، وأنْ ، وكى) [1] .

وبناءً على هذه القاعدة ينبغى علينا أن نتحدث هنا عن الفصل بين الموصولات الحرفية وصلتها العامل منها وغير العامل والتى عرض النحويون لحكم الفصل بينها وبين صلتها فى مظانها من أبواب النحو المختلفة :-

---

(١) الهمع ٨٨/١ .

## أولا : حكم الفصل بخبر (دام) بينها وبين (ما) المصدرية الظرفية

وصورة هذه المسألة قولك : لا أصحبك ما طالعة دامت الشمس ، وأصله : لا أصحبك ما دامت الشمس طالعة .

وقد اختلف النحويون فى هذا ـ أعنى الفصل بين "ما" وصلتها بخبر (دام) ـ على مذهبين نفصلهما فيما يلى :ـ

المذهب الأول : أن الفصل بين (ما) و (دام) بمعمول الصلة غير جائز ذهب إلى ذلك ابن هشام الخضراوى [1] وبدر الدين بن مالك [2] ، وهو الصواب عند الشيخ خالد الأزهرى [3] .

وإنما امتنع ذلك الفصل بناء على عدم جواز الفصل بين الموصول الحرفى وصلته بمعمول الصلة إذا لم يكن عاملا ، فإن (ما) المصدرية لا تعمل [4] .

المذهب الثانى : تجويز الفصل بين (ما) و (دام) وإليه ذهب ابن عصفور حيث قال : " وأما تقديم الخبر على الفعل بينه وبين حرف الصدر أو بينه وبين حرف الموصول أو الموصوف فإن ذلك يجوز " [5] .

---

(1) ينظر الارتشاف ٨٧/٢ ، والهمع ١١٧/١ .

(2) شرح الألفية لابن الناظم ص ١٣٤ .

(3) التصريح ١٨٨/١ .

(4) ينظر الهمع ١١٧/١ ، والتصريح ١٨٨/١ .

(5) ينظر شرح الجمل ٣٩٠/١ .

ويرى أبو حيان أن القياس يقتضى تجويزه نص علـــى ذلـــك بقولـــه : "والقياس يقتضى الجواز قياساً على ما أجازوا من قولك : عجبت ممـــا زيـــداً تضرب إلا إن ثبت أن دام لا يتصرف فيتجه المنع [1] .

ومما سبق يتبين أن ما حكاه ابن مالك من الاتفاق على منع وقوع خـــبر (دام) بينها وبين (ما) فى قوله :

وَكُـــــــلٌ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ [2]

غير مسلم . هذا ، وأقول إذا كان الخلاف قد وقع بين النحويـــين فى جواز الفصل بين (ما) و (دام) بمعمول صلتها وهو خبر (دام) فالأولى أن يحكـم بمنع الفصل بينهما بما هو أجنبى عن الصلة ، فلا يقال : أطع ما والديك دمـــت حياً للفصل بين (ما) و (دام) بـــ (والديك) ولم يكن معمولاً لصلة (ما) ولكنـــه مفعول لـــ (أطع) والأصل : أطع والديك ما دمت حيا .

## تنبيه

بقى من الموصولات الحرفية غير العاملة حرف واحد وهو "لـــو" ، ولم يتطرق البحث لحكم الفصل بينه وبين صلته تبعاً للنحويين ، حيث لم أرَ فيمـــا اطلعت عليه من تحدث عن هذا الموضوع ، والقياس يقتضى تجويز الفصل بـــين "لو" وصلتها بمعمول الصلة إذ إنها من الموصولات الحرفية غير العاملة .

---

(1) الارتشاف ٢/٨٧ .

(2) ألفية ابن مالك ص ١٩ .

## ثانياً : الفصل بين (أن) المصدرية وصلتها

(أن) المصدرية هى من الموصولات الحرفية العاملة ، فلا يجوز أن يفصل بينها وبين صلتها لما بينهما من ارتباط من حيث المعنى والعمل كما سبق .

وقد صرح الخليل بأن الفصل بين (أن) وصلتها قبيح [1] .

ويختلف حكم الفصل وموقعه فى صلة (أن) تبعاً لاختلاف نوعها ، فقد تكون (أن) المصدرية ناصبة للمضارع وهى الثنائية وضعاً ، وقد تكون مخففة من الثقيلة فتكون حرفاً ناسخاً من أخوات (إن) فتدخل حينئذٍ على الجملة الاسمية ، كما يختلف حكم الفصل تبعاً لاختلاف نوع الفاصل من حيث كونه معمولاً لصلة (أن) أو أجنبياً عنها ، وإليك الحديث مفصلاً عن كلٍ :

١- الفصل بين (أن) المصدرية الناصبة للمضارع وصلتها .

قد يكون الفصل بين (أن) الناصبة للمضارع وصلتها ممتنعاً ، وقد يكون جائزاً :-

(أ) امتناع الفصل بين (أن) الناصبة للمضارع وبين صلتها وذلك إذا كان الفصل بينهما بأجنبى ، ومن ثم يتعين فى نحو : عسى أن يقوم زيد ، أن تكون "عسى" تامة والمصدر المؤول من "أن" وصلتها فاعلاً لها ، ويمتنع أن يكون "زيد" اسم "عسى" لئلا يترتب عليه فى نحو : عسى أن يضرب زيد عمراً الفصل بين صلة "أن" ومعمولها "عمراً" بأجنبى وهو "زيد" ويشارك "عسى" فى هذا الحكم كل من (أوشك واخلولق) وهذا مذهب أبى على الشلوبين [2] .

---

(1) ينظر الكتاب ١٦١/٣ .

(2) ينظر شرح الأشمونى ٢٦٦/١ .

وذهب المبرد إلى تجويز ما ذهب الشلوبين إلى منعه ، كما أجاز وجـــهاً آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بـــ (عسى) اسماً لها ، ويكون المصـدر المؤول من (أن) وصلتها خبراً لها ويكون فاعل المضارع ضميراً يعود على الاسم الظاهر (اسم عسَى) وقد جاز عوده إليه مع تأخره عنه ؛ لأنه مقـــدم عليـــه فى الرتبة ، إذ إن الضمير بعض خبر (عسى) والاسم الظاهر اسمها [1] .

واحتج أبو على لمذهبه بأن ضعف هذه الأفعال يمنع توسط الخبر بينـــها وبين اسمها [2] .

وتظهر ثمرة الخلاف بين المذهبين السابقين فى التثنية والجمع والتأنيث :

– فعلى مذهب الشلوبين تقول : عسى أن يقوم الزيدان ، وعســـى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم الهندات ، وعسى أن تطلع الشمس ، بتـــأنيث "تطلع" وتذكيره .

– وعلى رأى غيره يجوز ذلك ، ويجوز : عسى أن يقومـــا الزيـــدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يقمن الهنـــدات ، وعســـى أن تطلـــع الشمس بتأنيث تطلع فقط [3] .

هذا ، وقد نص كل من السيوطى والصبان على أنه لا يجوز عند جمهور النحويين أن يفصل بين (أن) والمضارع المنصوب بهـــا بظـــرف ولا بمجـــرور ولا قسم ولا غير ذلك .

---

(1) ينظر المقتضب ٣/٧٠ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٤١ ، ٣٤٢ ، والهمع ١/١٣١ .

(2) التصريح ١/٢٠٩ .

(3) ينظر شرح الأشمونى ١/٦٦ ، والتصريح ١/٢٠٩ ، ٢١٠ .

ومقابل مذهب الجمهور ما نسباه إلى بعضهم من جواز الفصل اختياراً بين (أن) والفعل بالظرف أو الجار والمجرور فتقول على هذا المذهب : أريد أن عندى تقعدَ ، وأريد أن فى الدار تقعدَ .

وإنما جاز ذلك فى "أن" الناصبة للمضارع قياساً على "أن" المشددة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدرية والعمل [1] .

كما أجاز الكوفيون الفصل بالشرط بين (أن) والفعل المنصوب بها فتقول على مذهبهم : أردت أنْ إنْ تزُرْنى أزورَك بالنصب [2] .

(ب) جواز الفصل بين (أن) وصلتها وذلك إذا كان الفصل بينها وبين صلتها بـ (لا) النافية وكانت مسبوقة بما يدل على الظن ونحوه من أفعال الرجحان نحو : حسبت أن لا تقوم ، كما يجوز عدم الفصل بينها وبين صلتها نحو : حسبت أن تقوم .

وإذا كان الفصل بـ (لا) بين (أن) وصلتها جائزاً فإن الأمر يختلف بالنسبة لـ (أن) تبعاً للفاصل وجوداً وعدما :-

- ففى حالة الفصل بـ (لا) بين (أن) وصلتها يستوى الحكم بكون (أن) مصدرية ناصبة للمضارع الواقع بعدها نظراً لوقوعها بعد ما لا يدل على اليقين ، وذلك أن المظنون غير محقق الوقوع فناسب (أن) هذه المفيدة للرجاء والطمع والحكم بكون (أن) مخففة من الثقيلة فيرفع المضارع بعدها ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً وخبرها الجملة المنفية بـ (لا) .

---

(1) الهمع ٣/٢ ، وشرح الأشمونى وحاشية الصبان ٢٨٤/٣ .

(2) ينظر الهمع ٣/٢ ، وحاشية الصبان ٢٨٤/٢ .

وإنما حملت (أن) هنا على هذا الوجه ؛ لأن الظن قريب من العلم إذ إن الظن إدراك الطرف الراجح فكأن المظنون معلوم [1] .

وما ذكر من استواء الأمرين - أعنى الحكم على أن الواقعه بعد ما يدل على الظن بكونها ناصبة للمضارع أو مخففة من الثقيلة - يؤيده اختلاف القراء فى قوله تعالى : (وَحَسِبُوا أَلاَّ تكُونَ فِتْنَةٌ) [2] حيث قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى ويعقوب وخلف برفع (تكون) ووافقهم اليزيدى والأعمش .

وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وأبو جعفر بنصب (تكون) [3] .

وحجة من قرأ برفع (تكون) أنه جعل (أن) مخففة من الثقيلة لترتيل الحسبان فى صدورهم منزلة العلم فتكون (أن) لتأكيد ما بعدها وما قبلها ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً وصارت (لا) كالعوض من المحذوف مع (أن) وارتفع (تكون) إذ لا ناصب له و (تكون) بمعنى تقع وتحدث ، و (فتنة) فاعلها فهى تامة والجملة فى محل رفع خبر (أن) وهى مفسرة لضمير الشأن لا محل لها من الإعراب .

وحجة من قرأ بنصب (تكون) أنه جعل (أن) ناصبة للمضارع بعدها وهو (تكون) المنفى بـ (لا) ، ولا يمتنع أن تعمل (أن) فى المضارع مع الفصل بينهما بـ (لا) وتكون (حسب) حينئذٍ على بابها من الظن فناسب أن يقع بعدها (أن) الناصبة ؛ لأنها لأمر غير ثابت فتكون مثل ما قبلها [4] .

---

(1) ينظر شرح الأشمونى والصبان عليه ٢٨٣/٣ .

(2) سورة المائدة (٧١) .

(3) الكشف ٤١٦/١ ، والبحر المحيط ٥٣٣/٣ ، والإتحاف ٥٤١/١ .

(4) ينظر الكشاف ٦٣٣/١ ، والكشف ٤١٦/١ ، ومفاتيح الغيب المجلد السادس ٥٩/١٢ ، ٦٠١ ، والفتوحات الإلهية ٥١٢/١ ، والإتحاف ٥٤١/١ .

وعلى القراءتين يكون المصدر المؤول من (أن) المخففة من الثقيلة أو المؤول من (أن) الناصبة للمضارع ومنصوبها فى محل نصب قد سد مسد مفعولى (حسب) .

– وفى حالة عدم الفصل بـ (لا) بين (أن) وصلتها يجوز الحكم على (أن) بكونها مخففة فيرفع بعدها المضارع ، وبكونها ناصبة للمضارع فتقول : حسبت أن تقومُ بالرفع ، وحسبت أن تَقومَ بالنصب ، وهذان الوجهان ليسا على درجة واحدة من الجواز كما كان فى الحالة الأولى عند وجود الفصل بـ (لا) وإنما يترجح الحكم بكون (أن) ناصبة للمضارع لعدم وجود الفصل بـ (لا) ، ومن ثم اتفق القراء على نصب الفعل فى قوله ـتعالى– : (أَحَسِبَ النَّاسُ أنْ يُتْرَكُوا) [1] لعدم الفصل بـ (لا) بين (أن) والفعل [2] .

ومما وردت فيه (أن) ناصبة للمضارع بعد ما يدل على الرجحان مع عدم الفصل بين (أن) وبين الفعل بـ (لا) قوله ـتعالى– : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ) [3] وقوله : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ) [4] وقوله : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ) [5] وقوله : (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا) [6] وقوله : ( تَظُنُّ أنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) [7] وقوله : (أَيَحْسَبُ الإِنْسانُ أنْ يُتْرَكَ سُدىً) [8] .

---

(1) سورة العنكبوت (٢) .
(2) شرح الأشمونى ٢٨٣/٣ ، والتصريح ٢٣٣/٢ .
(3) سورة البقرة (٢١٤) .
(4) سورة آل عمران (١٤٢) .
(5) سورة التوبة (١٦) .
(6) سورة العنكبوت (٤) .
(7) سورة القيامة (٢٥) .
(8) سورة القيامة (٣٦) .

ونخلص مما سبق إلى أن (أنْ) المسبوقة بما يدل على الرجحان أو الظـــن إذا فصل بينها وبين الفعل بـــ (لا) النافية جاز الحكم عليها بكونها مخففة مـــن الثقيلة أو بكونها ناصبة للمضارع دون ترجيح لأحد الوجهين على الآخر وإذا لم يفصل بـــ (لا) ترجح الحكم بكونها ناصبة للمضارع .

٢- الفصل بين (أن) المخففة من الثقيلة وخبرها

وإذا كنا قد عرضنا فيما سبق لبعض الأحكام التى تختـــص بهـــا (أن) المخففة من الثقيلة من حيث الفصل بينها وبين خبرها فمن الضرورى أن نبســط القول فى حكم الفصل بين (أن) المخففة من الثقيلة وبين خبرها وذلك فيما يلى :-

إذا خففت (أن) المفتوحة المشددة وحذف اسمها فقد يكون هذا الخـــبر جملة فعلية وقد يكون جملة اسمية :-

- فإن كان خبر (أن) المخففة جملة فعلية فتارة لا يحتـــاج إلى الفصـــل بينهما ، وتارة يُحتاج إلى أن يُفصل بينهما :

(أ) فإذا كان الخبر فعلاً جامداً أو كان متصرفاً مفيداً للدعاء لم يـــؤت بفاصل بين (أن) والفعل .

فمثال عدم الفصل لكون الفعل جامداً قوله -تعالى- : (وَأَنْ عَسَـــى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) [١] . وقوله : (وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى) [٢] .

ومثاله لكون الفعل مفيداً للدعاء قراءة [٣] (وَالْخَامِسَةَ أَن غَضِـــبَ اللهُ عَلَيْهَا) [٤] بتخفيف (أن) وكسر الضاد وفتح الباء ورفع لفظ الجلالة [٥] .

---

(١) سورة الأعراف (١٨٥) .

(٢) سورة النجم (٣٩) .

(٣) القراءة المذكورة لنافع (ينظر الكشف ١٣٤/٢ ، والإتحاف ٢٩٢/٢) .

(٤) سورة النور (٩) .

(٥) ينظر شرح التسهيل ٤٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٦/١ ، وشرح الأشمونى ٢٩٢/١ ، ٢٩٣ .

وفى عدم الفصل بين (أن) والفعل المفيد للدعاء يقول سيبويه : "وأمـــا قولهم : أما أنْ جزاك الله خيراً ، فإنهم إنما أجازوه ؛ لأنه دعاء ولا يصلون إلى قد ههنا ولا إلى السين ، وكذلك لو قلت : أما أنْ يغفرُ الله لك جاز لأنه دعـــاء ؛ ولا تصل هنا إلى السين " [1] .

(ب) وإذا كان خبر (أن) المخففة فعلاً متصرفاً غير مفيد للدعاء فصـــل بينهما بواحد من أربعة أشياء وهى : النفى ، ولو ، وقد ، والتنفيس .

- فالفصل بالنفى يكون بـــ (لا) كما فى قوله -تعالى- : (أَفَلاَ يَرَوْنَ ألاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً) [2] وقوله : (لِئَلاَ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ ألاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَئٍ مِـنْ فَضْلِ اللهِ) [3] ، ويكون بـــ (لم) كما فى قوله -تعالى- : (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَـــرَهُ أَحَدٌ) [4] ، ويكون بـــ (لن) كما فى قوله -تعالى- : (بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَنْ نَجْعَلَ لِكُـمْ مَوْعِداً) [5] ، وقوله -تعالى- : (فَظَنَّ أنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى) [6] ، وقولـــه : (مَنْ كَانَ يَظُنُّ أنْ لَنْ ينصُرَهُ اللهُ فِى الدُّنيا والآخِرَةِ) [7] ، وقولـــه (أَمْ حَسِـــبَ الَّذِينَ فِى قُلُوبِهم مرَضٌ أن لنَّ يُخْرِجَ اللهُ أَضْغَانَهُمْ) [8] ، وقوله : (بَلْ ظَنَنْتُـمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالمُؤْمنُونَ إلى أهْلِيهِمِ) [9] ، وقوله : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَـرُوا أَنْ

---

(1) ينظر الكتاب ١٦٧/٣، ١٦٨ .

(2) سورة طه (٨٩) .

(3) سورة الحديد (٢٩) .

(4) سورة البلد (٧) .

(5) سورة الكهف (٤٨) .

(6) سورة الأنبياء (٨٧) .

(7) سورة الحج (١٥) .

(8) سورة الجن (١٢) .

(9) سورة محمد (٢٩) .

لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ) [1] ، وقوله : (وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُولَ الإِنسُ والجنُّ) [2] ، وقوله : (وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللهُ أحداً) [3] ، وقوله : (وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنَ لَنْ نُعْجِزَ اللهَ فِى الأَرْضِ وَلَنْ نُعجِزَهُ هَرَباً) [4] ، وقوله : (عَلِمَ أَنْ لنْ تُحْصُوهُ) [5] ، وقوله : (أَيَحْسَبُ الإِنسانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) [6] ، وقوله (إِنَّهُ ظَنَّ أن لَّن يَجُورَ) [7] ، وقوله : (أَيَحْسَبُ أَنْ لنْ يَقْدِرَ عَلَيهِ أَحدٌ) [8] .

وأما الفصل بين (أن) المخففة وخبرها بـ (ما ولما) فيرى أبو حيان أنه لم يحفظ فينبغى أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع [9] .

والفصل بـ (لو) بين (أن) المخففة وبين خبرها كثير فى لسان العرب ، ومن ثم حمل قول ابن مالك :

* وَقَليلٌ ذِكْرُ لَوْ [10] *

على قلة ذكر الفصل بها فى كتب النحو [11] .

---

(1) سورة الفتح (١٢) .

(2) سورة التغابن (٧) .

(3) سورة الجن (٥) .

(4) سورة الجن (٧) .

(5) سورة المزمل (٢٠) .

(6) سورة القيامة (٣) .

(7) سورة الانشقاق (١٤) .

(8) سورة البلد (٥) .

(9) ينظر الهمع ١ / ١٤٣ .

(10) ألفية ابن مالك ص ٢٢ .

(11) ينظر شرح ابن عقيل ٣٨٨/١ ، والهمع ١٤٣/١ ، وشرح الأشمونى ٢٩٢/١ .

ومثال الفصل بها قوله -تعالى- : ﴿أَوَ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِين يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِـــن بعد أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾ [1] ، وقوله : ﴿أَفَلَمْ يَيْأسَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لـــو يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [2] وقوله : ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَّينتِ الْجِنُّ أنْ لوْ كَـــانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ [3] وقوله : ﴿وَألوَّ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لأَسْقَيْنَاهُم مَاءً غَدَقاً﴾ [4] .

- والفصل بـــ (قد) كما فى قوله -تعالى- : ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [5] ، وقوله : ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُو ارِسَالاَتِ رَبِّهِمْ﴾ [6] . وقول الشاعر :

شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُو كائِنٌ وَأَنَّكَ تَمْحو ما تشاءُ وتُثْبِتُ [7]

- والفصل بحرف تنفيس يكون إما بالسين كما فى قوله -تعالى- : ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [8] ، وإما بسوف كما فى قول الشاعر :

واعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُـــــهُ أنْ سَوْفَ يَأْتِـــى كُلُّ ما قُدِّرا [9]

---

(1) سورة الأعراف (١٠٠) .

(2) سورة الرعد (٣١) .

(3) سورة سبأ (١٤) .

(4) سورة الجن (١٦) .

(5) سورة المائدة (١١٣) .

(6) سورة الجن (٢٨) .

(7) البيت من البحر الطويل ، ولم أقف له على نسبة .

- والشاهد فى قوله : "أن قد خط " حيث فصل بـــ (قد) بين (أن) المخففة من الثقيلة وبين الفعل (خط)لأنه متصرف غير مفيد للدعاء .
- ينظر البيت فى شرح الأشمونى ٢٩٢/١) .

(8) سورة المزمل (٢٠) .

(9) البيت من البحر الكامل ، ولم أقف له على نسبة .

- والشاهد فيه : الفصل بـــ (سوف) بين (أن) المخففة من الثقيلة وبين الفعل (يأتى) لكونه متصرفاً غـــير مفيد للدعاء .
- ينظر البيت فى المغنى ٣٩٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٧/١ ، وشرح شواهد المغنى ٨٢٨/٢ ، والهمـــع ٢٤٨/١ ) .

والحاصل أن الفعل إما مثبت أو منفى ، وكل منـــهما إمـــا مـــاض أو مضارع فالمثبت إن كان ماضياً ففاصله "قد" ، وإن كان مضارعاً ففاصله حرف التنفيس ، والنفى إن كان ماضياً ففاصله "لا" فقط ، وإن كان مضارعاً ففاصلـه "لن أو لم أو لا" ، وأما "لو" فإنها فى الامتناع شبيهة بالنافى فتدخل على المـــاضى والمضارع كما مثلنا [1] .

جـــ - وإذا كان خبر (أن) المخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل ، فتقول : علمت أنْ زيد قائم من غير حرف فاصل بين (أن) وخـــبرها ، ومن ذلك قولـــه -تعالى- : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [2] ، ومن ذلك أيضاً قوله - تعالى - : (وَالْخَامِسَةُ أَن لَّعْنَتُ اللهِ عَلَيْهِ) [3] فى قراءة من خفف "أن" ورفـــع (لعنة) [4] على أن يكون اسم (أن) المخففة من الثقيلة ضميراً محذوفاً والجملـــة الاسمية بعده خبر "أن" [5] .

ومما حمل على ذلك أيضاً فى أحد الوجهين قوله -تعالى- : (فَأَذَّنَ مُـؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) [6] فى قراءة من خفف "أن" ورفع (لَعْنَـــةُ) [7] فيكون اسم "أن" ضميراً محذوفاً وتكون جملة (لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) فى محل رفع

---

(1) ينظر التصريح ٢٣٣/١ .

(2) سورة يونس (١٠) .

(3) سورة النور (٧) .

(4) القراءة المذكورة لنافع ويعقوب (ينظر الكشف ١٣٤/٢ . والإتحاف ٢٩٢/٢ ، ٢٩٣ ) .

(5) ينظر الكشف ١٣٤/٢ ، والإتحاف ٢٩٢/٢ .

(6) سورة الأعراف (٤٤) .

(7) القراءة المذكورة لنافع وأبى عمرو وعاصم ويعقوب واليزيدى وابن محيصن ، وقنبل فى إحدى الراويتين عنه (ينظر الكشف ٤٦٣/١ ، والإتحاف ٤٩/٢ ، ٥٠) .

خبر "أن" ولم يفصل بين (أن) وخبرها الجملة الاسمية كما ترى والوجه الآخر فى الآية الأخيرة أن تكون "أن" مفسرة بمنزلة "أى" ؛ لأن الأذان بمعنى القول [1] .

فإن قصد النفى فصل بين "أن" المخففة من الثقيلة وبين الجملة الاسمية بحرف النفى ومن ذلك قوله -تعالى- (وَظَنُّوا أَلاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلاَّ إِلَيْهِ) [2] وقوله : (فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللهِ وَأَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ) [3] .

ومما حمل على ذلك أيضاً فى أحد الوجهين قوله -تعالى- : (فَنَادَى فِى الظُّلُمَاتِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ سُبْحَانَكَ) [4] حيث فصل بحرف النفى "لا" بين "أن" المخففة من الثقيلة وبين خبرها ، والوجه الآخر أن تكون "أن" مفسرة بمنزلة "أى" لتقدم النداء الذى فيه معنى القول دون حروفه [5] .

وإنما لم يحتج إلى فاصل بين (أن) والفعل الجامد ؛ لأنه يشبه الاسم ، وهو غير محتاج إلى فاصل ، ولا بينها وبين الفعل المفيد للدعاء لشبهه بالجامد فى عدم التصرف ، ولا بينها وبين الجملة الاسمية المثبتة ؛ لأنه جئ بعد (أن) باسم وخبر كما جئ بهما بعد المثقلة العاملة [6] .

---

(1) ينظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤١/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٧/٢ ، وإملاء ما من به الرحمن للعكبرى ٢٧٥/١ ، والإتحاف ٤٩/٢ .

(2) سورة التوبة (١١٨) .

(3) سورة هود (١٤) .

(4) سورة الأنبياء (٨٧) .

(5) ينظر البحر المحيط ٣٣٥/٦ ، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابورى بهامش تفسير الطبرى المجلد التاسع ٥١/١٧ ، وحاشية الشهاب ٤١٧/٦ .

(6) ينظر شرح ابن عقيل ٣٨٦/١ ، والتصريح ٢٣٢/١ .

هذا وقد بقى أن نشير فى هذا المقام إلى أمرين :-

الأمر الأول : علة الفصل بين (أن) والفعل المتصرف إذا لم يكن دعاءً ، وقد ذكر لهذا علتان :-

العلة الأولى : أن الفصل بتلك الحروف يكون كالعوض مما حذفوا من "أنَّه" وهو أحد النونين والاسم ، فكأنهم استقبحوا أن يلى "أن" المخففة إذا حذفت الهاء وأنت تريدها ، كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثقل ، فأتوا بشئ يكون عوضاً من الاسم [1] .

وفى هذا يقول سيبويه : " واعلم أنه ضعيف فى الكلام أن تقول : قد علمت أنْ تفعلُ ، وقد علمت أن فَعَل ، حتى تأتى بالسين أو قد أو بنفى ؛ لأنهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من أنه ، فكرهوا ترك العوض" [2] .

فالفصل على هذا كأنه جبر للوهن الذى أصاب "أن" المؤكدة بتخفيفها .

ويشكل عليه أن الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية أو جملة فعلية فعلها جامد أو دعاء فلماذا لم يجبر الوهن مع شئ من ذلك ؟! [3] .

العلة الثانية : أنه فصل بتلك الحروف لئلا تلتبس "أن" المخففة بـ (أن) المصدرية وهو مذهب الجمهور واستشكل على هذا الفصل بعد العلم بغير "لا" كقد والسين بأنه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم .

وأجيب بأن كون الفصل للتفرقة المذكورة باعتبار الغالب ، وقيل إن الفصل بالمذكورات لإحدى العلتين السابقتين [4] .

---

(1) شرح المفصل ٨/٧٤،٧٥ ، والتصريح ١/٢٣٣ .

(2) ينظر الكتاب ٣/١٦٧ بتصرف يسير .

(3) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/٣٨٧ .

(4) ينظر التصريح ١/٢٣٣ ، وحاشية الصبان ١/٢٩٢ ،ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/٣٨٦ .

الأمر الثاني : حكم الفصل بين "أن" والفعل إذا لم يكن دعاء .

وقد اختلف النحويون فى حكم الفصل على مذهبين :-

الأول : للفراء وابن الأنبارى حيث ذهبا إلى وجوب الفصل ، فلا يجوز تركه إلا قليلاً .

الثانى : لفرقة من النحويين منهم ابن مالك والأشمونى حيث ذهبوا إلى أنه يجوز الفصل وتركه ، والأحسن الفصل [1] .

وقد أشار ابن مالك إلى هذا مبيناً الأشياء التى يفصل بها بقوله :

وَإنْ يكُنْ فِعْلاَ وَلَمْ تكُنْ دُعـاَ وَلَمْ يـكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنعا

فَالأحْسنُ الفَصْلُ بقَد أَوْ نَفْيٍ أو تَنْفِيسٍ أَوْ لو وقليلٌ ذِكرُ لَوْ [2]

ومما وزد فيه ترك الفصل نادراً على المذهب الأول وقليلاً على المذهب الثانى قوله :

عَلِموا أنْ يُؤَمَلونَ فَجـادُوا قَبْل أنْ يُسْئَلُوا بأعْظَمِ سُؤْلِ [3]

وقول الآخر :

إنَّ زَعيمٌ يا نُوَيْـ قـة إن أمِنت مِنْ الرَزَاحِ

---

(1) شرح ابن عقيل ٣٨٦/١ ، وشرح الأشمونى ٢٩٢/١ ، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣٨٦/١ .

(2) ألفية ابن مالك ص ٢٢ .

(3) البيت من البحر الخفيف ، ولم أقف له على نسبة .

- الشاهد فيه : عدم الفصل بين "أن" المخففة من الثقيلة مع أن خبرها فعل متصرف غير مقيد للدعاء .
- (ينظر البيت فى شرح ابن عقيل ٣٨٨/١ ، وأوضح المسالك ٣٧٣/١ وشرح الأشمونى ٢٩٢/١ ، والهمع ١٤٣/١) .

وَنَجوتِ مِن عَرَضِ المُنُـــــو ن مِـــنَ العَشَىَ إلىَ الصَّباحِ
أنَ تُهبِطِينَ بِلاَد قَـــــو مٍ يَرْتَعُونَ مِـــنَ الطَّلاحِ [1]

وقول الثالث :

يا صاحبيَّ فَدَتْ نَفسِيْ نفوسَكما وحيثمـــا كُنتما لُقيتما رشَدا
أنْ تَحمِلا حاجةً لِيْ خفَّ محمَلُها تستوجبا نعمـــةً عندى بها ويَدا
أن تقرآن علـــى أسماءَ ويَحْكما منى السلامَ وألاَّ تُشعرا أحدا [2]

قال ابن جنى : "سألت أبا على عن ثبات النون فى "تقرآن" بعـد "أن" ، فقال : "أن" مخففة من الثقيلة ، وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة ، فهذا أيضـاً من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً [3] .

---

(1) الأبيات من مجزوء الكامل ، وقائلها كما فى المقاصد النحوية ٢٧٩/٢ هو أبو القاسم بن معن .

- والشاهد فيه : عدم الفصل بين "أن" المخففة من الثقيلة مع أن خبرها فعل متصرف غـير مفيـد للدعاء .
- (ينظر البيت فى سر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢ ، وشرح المفصل ٩/٧ ، ولسان العـرب مـادة (طلح) ، و (صلف) ، و (أنن) وشرح الأشمونى ٢٩٢/١) .

(2) الأبيات من البحر البسيط ، ولم أقف لها على نسبة .

- والشاهد فى قوله : "أن تقرآن" حيث لم يفصل بين "أن" المخففة من الثقيلة وبين خبرها مع أنـه فعل متصرف غير مفيد للدعاء وهو مذهب الكوفيين ، وأما على مذهـب البصريـين فتكـون "أنْ" مصدرية وأهملت حملاً على "ما" المصدرية .
- (ينظر البيت فى الخصائص ٣٩٠/١ ، والمنصف ٢٧٨/١ ، والإنصـاف ٥٦٣/٢ ، وأوضـح المسالك ١٥٦/٤ ، والمغنى ٣٠/١ ، وشرح شواهد المغـنى ١٠٠/١ ، وخزانـة الأدب ٤٢٠/٨ ، ٤٢١ ) .

(3) ينظر المنصف فى شرح التصريف ٢٧٨/١ ، ٢٧٩ .

ومما ورد أيضاً بدون فاصل قوله -تعالى- : (لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) [1] فى قراءة مَنْ رفع [2] (يتم) وهو مذهب الكوفيين .

والمذهب الثانى : أن "أن" ليست مخففة من الثقيلة بل هى الناصبة للفعل المضارع ، وقد ارتفع بعدها على لغة بعض العرب حيث يهملون "أن" المصدرية حملاً على إهمال "ما" المصدرية وهو مذهب البصريين [3] .

## تنبيه

يجدر أن نشير إلى أن هذا البحث لم يعرض لـ "أنَّ" المشددة مع أنها من الموصولات الحرفية ، وهى أصل (أن) المخففة ، وذلك أن النحويين لم يتحدثوا عنها باسم الفصل ، وإنما تحدثوا عن توسط خبرها بينها وبين اسمها .

---

(1) سورة البقرة (٢٣٣) .

(2) القراءة المذكورة لابن محيض كما فى المغنى ٣٠١/١ ، والأشمونى ٢٨٧/٣ ، وفى الإنصاف ٥٦٣/٢ نص الأنبارى على أن ابن مجاهد قد روى أنه قرئ (لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة) بالرفع ، وفى البحر المحيط ٢١٣/٢ أن النحويين نسبوها إلى مجاهد .

(3) ينظر سر الصناعة ٤٤٨/٢ ، وشرح التسهيل ١١/٤ ، والمغنى ٣٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٨/١ ، ٣٨٩ ، والأشمونى ٢٩٢/١ ، ٣ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ومنحة الجليل ٣٨٩/١ .

## ثالثاً : كى المصدرية

"كى" المصدرية من الموصولات الحرفية العاملة ، فلا يجوز أن يفصل بينها وبين صلتها لما بينهما من ارتباط من جهة المعنى والعمل كما مر .

وقد صرح سيبويه فى كتابه بأن الفصل بين "كى" ومنصوبها قبيح [1] .

وليس كل فصل بين "كى" وصلتها ممتنعاً على إطلاقه فإن النحويين نصوا على أن الفصل قد يكون جائزاً وقد يكون مختلفاً فيه بين الجواز والمنع ، وتفصيل القول فى هذا كما يلى :-

١- إذا كان الفصل بين "كى" ومعمولها بـ (لا) النافية كان جائزاً نحو قوله -تعالى- : (لِكَيْلاَ تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ) [2] وقوله : (لِكَىْ لاَ يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئاً إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ) [3] وقوله : (وَمِنْكُمَّ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيلا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً) [4] وقوله : (لِكَيْلاَ يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِى أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ) [5] وقوله : (لِكَيْلاَ يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ) [6] وقوله : (لِكَىْ لاَ تَأْسَوْاْ عَلَى مَا فَاتَكُمْ) [7] وقوله : (كَيْلا يكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِياءِ مِنْكُمْ) [8] .

وكذلك إذا كان الفصل بـ (ما) الزائدة كقوله :

---

(1) ينظر الكتاب ٣/١١ .

(2) سورة آل عمران (١٥٣) .

(3) سورة النحل (٧٠) .

(4) سورة الحج (٥) .

(5) سورة الأحزاب (٣٧) .

(6) سورة الأحزاب (٥٠) .

(7) سورة الحديد (٢٣) .

(8) سورة الحشر (٧) .

تُرِيدين كَيْمَا تَجْمَعِينى وَخالداً وَهَلْ يُجْمَعُ السَّيفَانِ وَيْحَكِ فى غِمدْ [1]

وكذلك إذا كان الفصل بهما معاً كقوله :

أَرَدْتُ لِكَيْما لا تُرى لى عثرةً وَمَنْ ذا الذى يُعْطَى الكَمالَ فيكْمُلُ [2]

ونخلص مما سبق إلى أنه يجوز الفصل بين (كى) ومعمولها بـــ (لا) النافيـة وحدها أو بـــ (ما) الزائدة وحدها أو بهما معاً [3] .

٢- وأما الفصل بغير ما ذكر فمختلف فيه على ثلاثة مذاهب نفصلـها فيما يلى :

المذهب الأول : للبصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين حيث ذهبوا إلى أن الفصل بين (كى) والفعل بغير ما ذكر غير جائز [4] .

وقد نص سيبويه فى كتابه على ذلك حيث قال : "ألا ترى أنك لا تقول : جئتُك كى زيدٌ يقول ذاك ..... وذلك أنك لو قلت : جئتُك كى بك يؤخـذ زيدٌ لم يجز " [5] .

---

(١) البيت من البحر الطويل ، وهو لأبى ذؤيب الهذلى .

- والشاهد فيه : "كيما تجمعينى" حيث فصل بين "كى" ومعمولها بـــ (ما) النافية وهذا جـائز ، ويروى "تصمدينى" مكان "تجمعينى".
- (ينظر البيت فى لسان العرب مادة (ضمد) ، والهمع ٢/٥ ، والـــدرر ٦٨/٤ ، وخزانـــة الأدب ٨٤/٥ ، ٥١٤/٨) .

(٢) البيت من البحر الطويل ، وهو لأبى ثروان العلكى .

- والشاهد فيه : قوله : "لكيما لا ترى" حيث فصل بين "كى" ومعمولها بـــ (ما) و (لا) معاً .
- (ينظر البيت فى لسان العرب مادة (أنل) ، والهمع ٢/٥ ، والـــــدرر ٦٩/٤ ، وخزانـــة الأدب ٤٨٦/٨) .

(٣) ينظر الارتشاف ٣٩٤/٢ ، والهمع ٥/٢ .

(٤) الارتشاف ٣٩٤/٢ ، والهمع ٥/٢ ، وحاشية الصبان ٢٨١/٣ .

(٥) الكتاب ١١٠/٣ ، ١١١ .

المذهب الثانى : للكسائى حيث ذهب إلى جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل الذى دخلت عليه (كى) وبالقسم وبالشرط الملاصق لها فحينئذٍ يبطل عملها عنده فيرتفع الفعل فتقول : أزورُك كى زيداً تكرمُ ، وأزورُك كى والله تزورُنى ، وأزورُك كى إن تكافئنى أكرمُك [1] .

المذهب الثالث : لابن مالك وولده حيث ذهبا إلى جواز الفصل بالمعمول وبالشرط مع إبقاء (كى) على عملها فينصب الفعل بها .

فقد قال ابن مالك فى التسهيل : " ولا يبطل عملها - يعنى كى - الفصلُ " [2] .

وقال ابن الناظم شارحاً كلام أبيه : " وقد يفصل به - يعنى معمول معمول كى - أو بجملة شرطية فيبقى النصب قال الشيخ - رحمه الله - من كلامهم : جئت كى فيك أرغبَ ، وجئت كى إن تحسن أزورَك ، بنصب أرغب وأزورك [3] .

هذا ، وقد نص الأشمونى على أنه لا يجوز الفصل باللام الجارة بين (كى) ومنصوبها ، ومن ثم رد على الكوفيين ما ذهبوا إليه من أن (كى) تكون ناصبة للمضارع دائماً بقول الشاعر :

---

(1) تسهيل الفوائد ص ٢٣٠ ، والارتشاف ٣٩٤/٢ ، والهمع ٦٠٥/٢ ، والأشمونى وحاشية الصبان ٢٨١/٣ .

(2) تسهيل الفوائد ص ٢٣٠ .

(3) شرح التسهيل ١٨/٤ .

فأَوْقَدْتُ نارى كى ليُبْصَرَ ضَوؤُها وأخْرَجْتُ كَلْبِى وهْو فى البيت داخِلُهْ [1]

وقول الآخر :

كَـــــــىْ لتَقْضِيَنى رُقَيَّةُ مَا وَعَـــــــدَتْنِى غَيْرَ مُخْتَلِسِ [2]

فليس نصب المضارع فى هذين البيتين بـ (كى) بل بـ (أن) المضمرة بعد اللام المؤكدة لـ (كى) الجارة فبطل القول بأن (كى) ناصبة للفعل دائماً ، ومن ثم يكون المذهب الصحيح أن (كى) تكون مصدرية ناصبة أو حرف جر وهو مذهب الجمهور [3] .

---

(1) البيت من البحر الطويل ، وهو لحاتم الطائى فى ديوانه ص ٢٨٧ ، أو للنمرى ، أو لرجل من باهلة فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٩٧ .

• والشاهد فيه : تعيين (كى) للتعليل فهى حرف جر بمعنى اللام لظهور اللام بعدها وإنما جمع بينهما لتأكيد وهذا التركيب نادر .

• (ينظر البيت فى مجالس ثعلب ص ٣٤٩ ، والمغنى ١٨٣/١ ، وشرح الأشمونى ٢٨٠/٣) .

(2) البيت من البحر المديد ، وهو لعبيد بن قيس الرقيات .

• والشاهد فيه قوله : "كى لتقضينى" حيث تعينت "كى" للتعليل والجر بدليل وقوع اللام بعدها والفعل منصوب بأن مضمرة بعد اللام وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء إجراءً للفتحة مجرى الضمة .

• (ينظر البيت فى التصريح ٢٣١/٢ ، شرح الأشمونى ٢٨٨/٣ ، والهمع ٥٣/١ ، وخزانة الأدب ٤٨٨/٨ ، ٤٩٠ ) .

(3) ينظر شرح الأشمونى والصبان ٢٨٠/٣ ، ٢٨١ .

بسم الله الرحمن الرحيم

## الخاتمـــــة

الحمد لله بدأ وختاما له الحمد فى الأولى والآخرة هـــو الأول والآخـــر والظاهر والباطن وهو الحكيم الخبير والصلاة والسلام على نبينا محمد صلـى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ومـــن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين .

وبعد ،

فقد تمت تلك الدراسة بحمد الله وتوفيق منه سبحانه وتعالى بعد تجـــوال بين أبواب النحو المختلفة لاستخراج المسائل التى تتعلق بهذا الموضوع وضم كل جزئية إلى ما يناظرها من الجزيئات الأخرى لدراستها تحت عنوان واحد تنـــدرج تحته جميع الجزيئات المتناظرة فى نفس موضوع البحث . وقد أســـــفرت تلـــك الدراسة عما يلى :-

(١) أن من الموصولات ما لا يجوز الفصل بينه وبين صلته ألبتة وهـــو (أل) وذلك لما بينه وبين صلته من شدة الارتباط حيث إنـــه علـــى صـــورة الحرف وهو أداة التعريف ، ولا يجوز الفصل بينه وبين المعرف .

(٢) أن من الموصولات ما يتوقف جواز الفصل بينه وبين صلته أو منعه على نوع الفاصل هل هو من معمولات الصلة فيكون الفصل بـــه جائـــزا أو أجنبى عنها فيكون الفصل به ممتنعا ويشمل هذا جميع الموصـــولات الاسمية ما عدا (أل) على القول باسميته .

(٣) أن من الموصولات ما يتوقف تجويز الفصل بينه وبين صلته أو منعه على نوع الموصول من حيث كونه عاملاً فى صلته أو غير عـــامل فيـــها ، ويشمل ذلك الموصولات الحرفية .

(٤) أن النحويين لم يتعرضوا لـــ (لو) من حيث تجويز الفصل بينـــها وبـــين صلتها أو منعه ، والقياس يقتضى تجويزه ؛ لأن "لو" من الموصـــولات الحرفية غير العاملة .

هذه بعض النتائج التى توصلت إليها تلك الدراسة ، وأدعـــو الله عـــز وجل أن أكون قد وفقت فى عرض مسائل هذا البحث عرضاً علمياً مبسطاً وأن يغفر لى ما وقع فيه من مجانبة الصواب وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

**دكتور / خالد محى الدين مدنى عبد الوهاب**

# فهرست المراجع

(١) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد البنا ، ت / د. شعبان محمد إسماعيل ، ط / عالم الكتب ومكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى ت/د . مصطفى أحمد النماس . ط / مطبعة المدنى ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

(٣) إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ت/ د. زهير غازى زاهر ، ط / عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ١٩٨٨ م .

(٤) ألفية ابن مالك ، ط / مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده بالقاهرة .

(٥) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبى البقاء العكبرى ط / دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

(٦) الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ، ت / محمد محيى الدين عبد الحميد ١٩٨٢ م .

(٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى ، ت / محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٨) البحر المحيط لأبى حيان ، ط / دار الكتاب الإسلامى القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

(٩) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ت / محمد كامل بركات ط / دار الكاتب العربى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

(١٠) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، ط / دار الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه .

(١١) حاشية الشهاب المسماة بعناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى ، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ عبد الرازق المهدى ط / دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

(١٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه .

(١٣) حاشية ياسين على تصريح الشيخ خالد الأزهرى ، ط / دار الفكر .

(١٤) خزانة الأدب للبغدادى ، ت / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجى بالقاهرة - دار الرفاعى بالرياض .

(١٥) الخصائص لابن جنى ، ت / محمد على النجار ، دار الكتاب العربى - بيروت .

(١٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، تأليف محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر ، ط / دار الحديث القاهرة .

(١٧) الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى ، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ م .

(١٨) الدرر المصون للسمين الحلبى ، ت / الشيخ على محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والدكتور جاد مخلوف جاد ، والدكتور زكريا عبد المجيد النوبى ، ط / دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣ م .

(١٩) ديوان جرير بن عطية ، ت / نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة .

(٢٠) ديوان حاتم الطائى ، صنعة يحيى بن مدرك الطائى ، رواية هشام بن محمد الكلبى ، دراسة وتحقيق عادل سليمان جمال مكتبة الخانجى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠ م .

(٢١) ديوان الفرزدق ط / دار صادر ، بيروت .

(٢٢) سر صناعة الإعراب لابن جنى ، ت / د. حسن هنداوى ، ط / دار القلم دمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣ م .

(٢٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ت / محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث - القاهرة - الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠ م .

(٢٤) شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبى سعيد الحسن بن الحسين السكرى ، ت / عبد الستار أحمد فراج ، ومراجعة / محمود محمد شاكر ، ط / مكتبة دار العروبة ، القاهرة .

(٢٥) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ط / دار إحيـــاء الكتـــب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه .
(٢٦) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ت / د. عبد الحميـــد الســـيد محمد عبد الحميد ، ط / دار الجيل ، بيروت .
(٢٧) شرح التسهيل لابن مـــالك ت/ د . عبـــد الرحمـــن الســـيد ، د . محمد بدوى المختون ، ط / دار هجر ، الجيزة ، الطبعـــة الأولى ١٤١٠ هـــ ، ١٩٩٠ م .
(٢٨) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ، ت / د . صاحب أبو جناح ط / مؤسسة دار الكتب للطباعـــة والنشر جامعة الموصل بغداد ١٤٠٢ هـــ - ١٩٨٢ م .
(٢٩) شرح ديوان الحماسة للمرزوقـــى ط / دار الجيـــل بـــيروت . الطبعة الأولى ١٤١١ هـــ - ١٩٩١ م .
(٣٠) شرح شواهد المغنى للسيوطى ، منشورات دار مكتبة الحيـــاة . بيروت .
(٣١) شرح المفصل لابن يعيش ، ط / مكتبة المتنبى ، القاهرة .
(٣٢) صحيح البخارى .
(٣٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابورى يـــهامش تفســـير الطبرى - ط / دار الريان للتراث - ١٤٠٧ هـــ - ١٩٨٧ م .
(٣٤) الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلاليـــن لســـليمان بـــن عمـــر العجيلى الشافعى . الشهير بالجمل ، ط / عيســـى البـــابى الحلبـــى وشركاه .

(٣٥) كتاب سيبويه : ت / عبد السلام هارون ، ط / مكتبة الخانجى بالقاهرة ، ودار الرفاعى بالرياض - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(٣٦) الكشاف لجار الله الزمخشرى ، ت / محمد الصادق قمحاوى ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده - الطبعة الأخيرة ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م .

(٣٧) الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن أبى طالب ، ت / د . محيى الدين رمضان ط / مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

(٣٨) لسان العرب لجمال الدين بن منظور .

(٣٩) مجالس ثعلب . شرح وتحقيق عبد السلام هارون ، ط / دار المعارف بمصر الطبعة الخامسة ، ١٩٨٧ م .

(٤٠) مسند الإمام أحمد .

(٤١) معانى القرآن للفراء ، ت / أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .

(٤٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج . ت / د . عبد الجليل عبده شلبى ، ط / عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

(٤٣) مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازى . ط / دار الفكـــر ، بـــيروت لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

(٤٤) المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية للعينى مطبوع مع خزانة الأدب . دار صادر .

(٤٥) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصـــارى ، ت / محمد محيى الدين عبد الحميد .ط / محمد على صبيح وأولاده .

(٤٦) المقتضـــب للمـــبرد ت / محمـــد عبـــد الخـــالق عضيمـــة ، ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

(٤٧) المقرب لابن عصفور ت / أحمد عبد الستار الجوارى ، عبـــد الله الجبورى ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

(٤٨) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث - القاهرة . الطبعة العشـــرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

(٤٩) المنصف شرح الإمام أبى الفتح عثمان بـــن جنـــى ، لكتـــاب التصريف للإمام أبى عثمان المازنى تحقيق الأستاذين / إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ط / وزارة المعارف العموميـــة إدارة إحياء التراث القديم ، إدارة الثقافة العامة . الطبعة الأولـــــى ١٣٧٣ هـ ذى الحجة أغسطس ١٩٥٤ م .

(٥٠) همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العربية للسيوطى ، عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعسانى ، ط / دار المعرفـــة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان .

# فهرست الموضوعات


| الموضـــــــــــــــــوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| المقدمة | ٦٢١ |
| المبحث الأول : | |
| ☆ لمحات عن الموصول وصلته | ٦٢٥ |
| المطلب الأول : | |
| ☆ الموصول | ٦٢٨ |
| المطلب الثانى : | |
| ☆ الصلة | ٦٣٦ |
| المبحث الثانى : | |
| ☆ الفصل بين الموصول وصلته | ٦٤١ |
| المطلب الأول : | |
| ☆ ما يمتنع فيه الفصل | ٦٤٤ |
| المطلب الثانى : | |
| ☆ توقف حكم الفصل على نوع الفاصل | ٦٤٥ |
| المطلب الثالث : | |
| ☆ توقف حكم الفصل على عمل الموصول | ٦٥٤ |
| الخاتمـــــــــة | ٦٧٧ |
| فهرست المراجـــع | ٦٧٩ |
| فهرست الموضوعات | ٦٨٥ |

رقم الإيداع ١٢١٤٧
لسنة ٢٠٠٢
دار الكتب القومية